القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح

د/ باشي احمد – جامعة الجزائر

مقدمة : يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالإحترام، لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

إن الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب. هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي. فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع شعوب وأمم بكامله

يهدف إلى تحقيق غايات ثلاث هي :

- إبراز الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.
- تشخيص المعوقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.
- وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي بغية جعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

القطاع الفلاحي في ظل التحولات الإقتصادية الحالية :

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرت الفلاحية لأعضائها، مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة. فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25 % من السكان النشيطين في البلد. إن المساحة الزراعية الصالحة للزارعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الإنخفاض حيث انتقلت من 0,82 هكتار/ نسمة سنة 1962 إلى 0,1 هكتار/ نسمة في 1991. وهذا يتطلب :

1 . تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

2 . ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا.

3 . تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الإستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

4 . ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

فالتنمية المخططة نجم عنها عدم الكفاءة الإقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب إنعدام روح الإبداع والإبتكار وعدم الفعالية في توفير السلع والخدمات، هذا إضافة إلى التأخيرات المكلفة في توريد السلع المنتجة والعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة، وتحويل " المنافع لمجموعات الصفوة والتدخل السياسي في إدارة النشاطات الإقتصادية ". إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية مما يجعل ضرورة الإصلاحات الإقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير ونشر المعلومات للمستهلك والمنتج واتخاذ

الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة، وتحقيق تنمية إقتاصدية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي. إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي وفي المجالات المكملة كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل المكائن، المعدات، الأسمدة، المبيدات،... إلخ. كما يتطلب الأمر الإهتمام ببناء القاعدة الهيكلية والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة لإنعاش الإستثمارات الفلاحية.

ذلك أن إعتماد التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية كان في الغالب يفتقد للشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة. فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها.

هذا القصور في إستراتيجية التنمية المخططة أدى إلى غياب الترابط والتشابك بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الإقتصادي والنمو الإجتماعي

i. العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي :

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية :

1 . يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2 . ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

أ . الميزة الأولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب . الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3 . ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4 . العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ * فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب* أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5 . العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6 . العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. " فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

ii. العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي.

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية.

1 . إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها

إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون بـ:

أ * تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الإحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الإهتمام بالإئتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواءا تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب * تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ج . ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.

على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات... إلخ.

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأجيرها لمستغليها.

2 . ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار". إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا مايستلزم إستصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والإهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية. كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث " وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي" ،مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطية والإستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الإستخدام الصناعي وبتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع.

كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة والمواد الغذائية. ومن تم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق.

3 . من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمة، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الإنتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المسثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك. مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الزراعية. إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

4 . العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الإهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على إستغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والإهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الإهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل " الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الإقتصادية" يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي. وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في إستراتيجية التنمية المخططة.

iii. ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية :

إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 وهذا ما يتطلب العمل على

تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الإستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي . كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الإعتبار للفلاح الفعلي. ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والإنتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون إقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الإستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره نجد أن تنمية القطاع الفلاحي تقتضي العمل على تسهيل إجراءات الحصول على القروض. وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الإجراءات مثل: إعادة جدولة الديون الفلاحية والتي شملت 20500 فلاح بمبلغ 4,2 مليار دينار من إجمالي مبلغ الدين المقدر بـ 8,3 مليار دينار. والفرق 4,1 مليار دينار وهو مبلغ الديون غير المجدولة كانت موجهة لإستعمالات خارج قطاع الفلاحة وهذا ما يوضح وجود مستفيدين من القروض الفلاحية مع أنهم غير فلاحين. فإعادة جدولة الديون الفلاحية التي أشرفت عليها المنظمات المهنية الفلاحية إستطاعت إخراج المتطفلين على القطاع الفلاحي وذلك برفض إعادة جدولة ديونها.

هذه الوضعية تستلزم وجود سياسة زراعية من شأنها تحديد مفهوم مهنة الفلاح وتحقيق تكامل وتنسيق داخل القطاع الفلاحي وإنسجام مع القطاعات الأخرى. أي سياسة زراعية تنظر إلى الفلاح على أنه عون إقتصادي له منتوج يتحدد سعره في السوق. وهذا إلى جانب العمل على إزالة العوائق المرتبطة بالتمويل وعدم استقرار العقارات وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير وضعف الري وعدم كفاية خلق مناصب الشغل الريفي وسوء استعمال إطارات الفلاحة وضعف المردوديات وعدم تكثيف الإنتاج الفلاحي.

إن الإهتمام بإزالة هذه العوائق من شأنه تحقيق استقرار العقارات وتخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية وترشيد طرق توزيع الأراضي وترشيد تمويل القطاع الفلاحي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة نحو التصدير. مع ضرورة الإهتمام بالزراعة الصناعية من خلال العمل على توفير متطلبات وسائل الإنتاج وزيادة المساحات المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه. وتعميم الأصناف ذات المقاومة العالية للمواد الجافة وتحسين وعقلنة المردودية وأجهزة التحويل إلى جانب وضع إستراتيجية تضع في أولوياتها النشاطات الزراعية ذات الأهمية الإستراتيجية مع ضرورة الإهتمام بالتنمية الفلاحية حسب الشعب. مما يساعد على التخفيف من التبعية الغذائية اتجاه الخارج وتقليص الآثار السلبية لإنضمام الجزائر إلى منظمة الجات وتحسين المنافسة وتشجيع الإستثمار الإنتاجي والإهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي وذلك من خلال :

أ . تكثيف المنتجات الفلاحية وتوفير أنماط إنتاجية مناسبة من البذور والأجنة وتعميم التقنيات.

ب . الإهتمام بالتكوين الفلاحي الملائم لخصوصيات ومتطلبات القطاع الفلاحي مع ضرورة العمل على تأهيل الفلاحين والإطارات.

ج . الإهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف والإتصال وجعل برامج التكوين الفلاحي تناسب واهتمامات الفلاحين والقطاع الفلاحي والسهر على تبليغ المعلومات التقنية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية للفلاحين، وذلك بهدف الحد من مركزية القرارات التي عانى منها القطاع الفلاحي والتي أدت إلى تهميش الفلاح وعدم وضوح مسؤولية ومشاركته المباشرة أو غير المباشرة في وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية.

ورغم أن القطاع الفلاحي يشمل 25 % من السكان النشيطين وشهد جملة من الإصلاحات الهيكلية إلا أن مساهمته في القيمة المظافة، رغم التحسن الطفيف التي عرفته في المرحلة الأخيرة، لازالت دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يخفف من التبعية الغذائية ويسمح بترقية الصادرات خارج المحروقات.

iv. سياسة استصلاح الأراضي :

إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الإستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ أن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطئ في وتيرة إنجازها، حيث بلغت المساحة التي تم استصلاحها ودخلت الإستغلال الفعلي حوالي 75.640 هكتار.:

1 . غياب إستراتيجية واضحة لعملية الإستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة.

2 . عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعين الإعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفر الدراسات المائية مما يعرض الإستثمارات إلى عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية إلى جانب التباين بين إنجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة بإستخراج المياه ونقص الكهرباء. إلى جانب قلة المساحة المحددة وغياب استمرار الدعم المالي، وكذا ترتب عنها وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة. حيث أغلبها صغيرة تقل مساحتها عن خمسة (05) هكتارات. إلى جانب تواجد بشكل بارز القطاع الخاص في المناطق قليلة المردودية كما هو الحال في بعض مزارع الهضاب العليا حيث لا يمكن تكثيف زراعة الحبوب ، وكذلك

الحال بالنسبة لمناطق جبلية مهددة بالتآكل التي لم تحض بالإهتمام الكاف في إستراتيجية التنمية. وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف في سياسة استصلاح الأراضي ووضع حد لسياسة راحة الأرض. والعمل على إيجاد وتطوير نظام مائي والعمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إلى جانب توفير المكننة والعصرنة وتوفير محيط فعال في الجانب المالي والتجاري.

إن التنمية الزراعية هي قبل كل شيء تنمية غذائية تتطلب القيام باختيارات بين المنتجات المختلفة الواجب تطويرها استنادا إلى الظروف الطبيعية المحلية والوسائل المتوفرة إلى جانب الإختيار بين الإستيراد والإنتاج المحلي. فالواقع أثبت عدم فصل التنمية الزراعية عن التنمية الشاملة المعتمدة أساسا على البحث العلمي والتقني، ووسائل وتجهيزات الإنتاج الزراعي والإهتمام بدمج وتكوين العمال إلى جانب أن تهدف هذه التنمية إلى ضبط وفق ميكانيزمات الحرية الإقتصادية . العلاقة بين الأسعار والتراكم من جهة والتمويل من جهة ثانية. إلى جانب العمل على التحكم في تقنيات الزراعة الحديثة وأن تصبح الأسعار عاملا على حث العمال للجهد أكثر وأن لاتشكل هوامش الربح عائقا أمام التدفقات الداخلية للزراعة. كما يجب من ناحية أخرى تحسين البني التحتية كالسدود وشبكات الري وتحسين أساليب الزراعة بتحسين نوعية العمل بالتربة والإستخدام الجيد للمياه والبذور الجيدة ذات الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص بالمبادرة والمشاركة بدرجة كبيرة وفعالة في التنمية الفلاحية من خلال دعم صغار الفلاحين وتقديم القروض الفلاحية. إلى جانب الإهتمام بإنشاء وتطوير السوق الزراعية لتضمن تسويقا فعالا ومستمرا للمنتجات الزراعية مع توفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة تناسب القدرة المالية للمزارعين. والعمل على تشجيع القطاع الخاص في التوجه نحو الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج بغية تحقيق التكامل القطاعي مع الحد من التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية وإيجاد سياسة زراعية مستقرة. وإيجاد سياسة فعالة لرفع الحوافزالإستثمارية في القطاع الفلاحي والحد من ارتباط التشريعات الإستثمارية بإجراءات إدارية طويلة ومعقدة.

v. ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي.

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الإشتراكي كان عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70 % من الكميات المعروضة للبيع.

وبعد الإصلاحات وما أنجر عنها من تحرير للمتغيرات الإقتصادية وعلى رأسها تحرير الأسعار ورفع الدعم مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاحين عاجزين عن القدرة في اقتناءها.

الواقع أن هذا الإتجاه المتناقص في استعمال الآلات والأسمدة والذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الإقتصادي وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية. هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة ومعدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائيه أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى.

vi. أهمية البحث والإرشاد الفلاحي

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية. ويمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث والإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، وهي السياسة التي تتميز، كما أشرنا سابقا، بعدم التكامل والتنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي. إضافة إلى ماسبق ذكره نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الإتصال والإرتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الإستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان. وزيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة في تحديد مفهوم البحوث والإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها يركز على الجانب الجزئي وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي، هذا إضافة إلى معوقات

أخرى، مثل غياب المنهج الإقتصادي الذي يتم إتباعه قصد تحقيق الكفاءة والفعالية الإقتصادية.

إن ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وكذا ضعف مرونة مؤسسات ومعاهد البحث الزراعي يقلل من قدرة القطاع الفلاحي على الإستجابة لمؤشرات السوق. ففي عام 1987 نجد أن ما يقارب 93 % من الموارد المالية الموجهة للبحث الفلاحي كان مصدرها الميزانية العامة للدولة. لكنه من اللازم القول أن نصيب البحث الزراعي من موارد الدولة محدود للغاية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا بهذا الشأن تشير إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز 0,9 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة ونصيب الفلاحة لم يتعدى 0,33 % من ميزانية الدولة. ولقد قسمت الموارد المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ما بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، حيث أن ميزانية التسيير تشكل لوحدها 84 % من إجمالي الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي، وأن الجزء الأكبر من ميزانية التسييرمخصص للأجور.

أ. واقع ودور البحث الفلاحي

إن إنعدام وغموض إستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالبحث والإرشاد على المدى الطويل إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميز بالتعدد والتشتت والذاتية وفي أغلب الأحيان تكون بمعزل عن المعاهد الجامعية حيث ينعدم التنسيق بينهما بصفة مؤسسية. إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إلى ضعف تحديد وتدقيق الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع إجراءات فعالة في استعمال الموارد البشرية، المالية والمادية وأكثر فعالية بالتقرب من أهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الفلاحية في الوطن. والعمل على خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعاهد البحث والإتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب إزدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير آفاق مهنية مستقرة. هذا إضافة إلى ضرورة خلق تقاليد وقواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير فنون وأساليب التكنولوجيا والمكننة. وفي هذا الإطار نرى أنه يجب على مؤسسات ومعاهد البحث عليها أن تضمن ما يلي :

1) تحسين الموارد الأساسية واستعمالها استعمالا رشيدا.
2) تحسين الإنتاج بمختلف أشكاله.
3) تحسين الإنتاج والإنتاجية واستعمال الموارد بشكل فعال.
4) تحسين إستعمال الموارد الطبيعية: الماء، الحقول، الغابات ... إلخ.

من هذا المنطلق تبدو أهمية البحث الزراعي كضرورة إستراتيجية تتطلبها التنمية الفلاحية، مما يجعل البحث الزراعي يتميز بطابع الأولوية . ونظرا لهذه الأهمية فإنها تتطلب إعادة تنظيم هيكلي ووظيفي للبحث الزراعي على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي من خلال ميكانيزمات من شأنها أن تساهم في وضع البرامج وتمويلها إلى جانب مساهمتها في تقييم نشاطات البحث الزراعي. وفي هذا الإطار نجد أن المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعهد الوطني للبحث الغابي، ورغم الدور الفعال الذي يلعبانه، ليس لهما علاقات كبيرة مع بقية معاهد البحوث، ومن تم فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان، إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تثمين نتائج البحث.

ب. واقع ودور الإرشاد الفلاحي

يعتبر الإرشاد الفلاحي من العوامل الهامة لتنمية القطاع الفلاحي إذ أنه يساهم في توعية وتكوين الفلاحين وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية والنصائح اللازمة. وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة. وهذه المحفزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير والمسؤولية، الإنجاز والإشراف ويمكن القول أنه رغم الأهمية التي يتميز بها الإرشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فإن السياسة الزراعية في الجزائر لم تولي الأهمية الكافية لهذا المجال، إلى جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل ساهمت في ضعف أداء المرشدين الفلاحيين التي تعود إلى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير إرشادية إلى جانب نقص مستلزمات العمل وعدم إستجابة المشرفين الإداريين لمطالب المرشدين إضافة إلى قلة وعدم ملائمة المعلومات والمعارف الإرشادية على المستوى المحلي ونقص وسائل النقل مما يصعب مهمة إتصال المرشدين بالفلاحين المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة.

والواقع أن ضعف دور المرشدين الفلاحيين في أداء مهامهم يعود أساسا إلى :

1) ضعف الرواتب والحوافز.
2) نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الإقامة.
3) ضعف الإشراف المناسب والملل من العمل المكتبي.

وإذا حاولنا تقييم عوامل ضعف وعدم فعالية الإرشاد الفلاحي فنجد أنها من وجهة نظر المرشد الفلاحي تعود إلى كون أغلب الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب من عملية إقناعهم إذ لا

تتوفر لديهم روح التعاون مع المرشدين الفلاحيين. هذا إضافة إلى وجود فوارق ما بين الفلاحين مما يجعلهم غيرمهتمين بالخدمات التي يقدمها لهم المرشد الفلاحي. أما من وجهة نظر الفلاحين فإن ضعف الإستجابة للإرشاد الفلاحي يعود إلى عدم توفر المدخلات الزراعية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف الفلاحين ونظرة الفلاح إلى المرشد الفلاحي على أنه أقل خبرة منه، خاصة في عدم قدرة المرشد الفلاحي على حل كثير من مشاكل الفلاح المتعلقة بالأسعار والتسويق وتأمين المدخلات.

بعد أن لاحظنا الضعف الواضح في الإرشاد الفلاحي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق تنمية فلاحية وفق إستراتيجية تعتمد الخبرة والمعرفة العلمية، نرى أنه لتحقيق وبعث الإرشاد الفلاحي يتعين تحقيق الشروط والعوامل التالية :

1 . النظر للفلاح على أنه عون إقتصادي من خلال إعادة الإعتبار للمهنة الفلاحية.

2 . إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية.

3 . وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك.

4 . أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته وذلك بخلق فروع متخصصة وذات مردود إقتصادي يلبي إحتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات إتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

الخلاصة : ان تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في :

. تخفيف التبعية الغذائية.

. تحقيق الأمن الغذائي.

. المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الإقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا إستراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف وذلك من خلال :

. تشجيع وتدعيم الإستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتوجات إستراتيجية.

. توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

. حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الإطمئنان والإستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهوما سياسهم لا محالة في إعادة الإعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون إقتصادي وأن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي. إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي. والإهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.

. وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الإحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... إلخ.

. وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.

. خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية. وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

– . العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.

جدول : المنازعات العقارية إلى غاية جوان 1994.

المنازعات	ملاك مؤممون			ملاك متبرعون			المجموع		
	عدد	مساحة هـ	نخيل	عدد	مساحة هـ	نخيل	عدد	مساحة هـ	نخيل
	22.980	477.378	624.606	1396	44.334	25.754	24.376	521.711	650.360
حالات سويت	إسترجاع كلي			إسترجاع جزئي			المجموع		
	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	21.865	1.272	23.137	334	19	353	22.199	1291	23490
حالات لم تسو	مشكل الأرض			مشكل الإستثمار			المجموع		
	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	212	07	219	04	-	4	216	07	223
حالات مرفوضة	مؤممون			متبرعون			مجموع		
	594			69			663		

Ministère de l'agriculture. D. d'organisation foncière. Bilan des opérations liées au foncier agricole. Juin 1994.

المراجع المعتمدة :

1. بعلي محمد الصغير: تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات) - ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر– 1992
2. ستيف هـ هنكي . ترجمة محمد مصطفى غنيم تحويل الملكية العامة - القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية دار الشروق .القاهرة. الطبعة الأولى 1990
3. محمد بلقاسم حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية مطبعة دحلب. الجزائر 1993
4. مقدم مبروك : الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في البلدان النامية - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993
5. هني احمد : اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1991
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. جامعة الدول العربية . القاهرة 1991
7. السياسات الزراعية في عقد الثمانينات . جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية .الخرطوم ديسمبر 1994
8. الندوة الوطنية للتنمية الفلاحية.قصر الأمم 1-2 جوان 1996- وزارة الفلاحة و الصيد البحري
9. مجلة الزراعة و التنمية:المنظمة العربية للتنمية الزراعية .جامعة الدول العربية.الخرطوم – العدد الرابع (أكتوبر–نوفمبر–ديسمبر)1994
10. BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: Algérie. Restructuration et réformes économiques (1979 -- 1993) OPU.1994. Alger.
11. BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: L'ajustement structurel.Objectifs et expériences. Alim éditions. Janvier 1994.
12. BOUZIDI ABDELMADJID : Comprendre la mutation de l'économie algérienne. Les mots clés. ANEP. Rouiba 1992.
13. BRAHIMI ABDELHAMID : L'économie algérienne. OPU. 1991. Alger.
14. MARC ECREMENT : Indépendance politique et libération économique (1962 - 1985) . ENAP/ OPU (Alger) PUG (Grenoble) .1986.
15. MOHAMED ELYES MESLI: Les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'auto gestion à la restitution des terres de 1990.Imprimerie Dahlab. 1996.
16. MOHAMED ELYES MESLI: Essai d'une politique agricole. Quête d'une illusion ou d'une aptitude? Editions Dahlab. 1997
17. Algérie : Mémorandum d'information économique.Maison Lazard et compagnie. Avril 1993.
18. BADR/ D.F.A: Situation des crédits d'exploitation.EAI, EAC.Arretée au 31/12/1994.
19. BADR: Direction générale des statistisques.
20. Banque d'Algérie.Rapport annuel 1990.
21. Etude du système de recherche relevant du ministère de l'agriculture.Rapport du ministère de l'agriculture. Février 1994.
22. Ministère de l'agriculture: Projet de la loi relatif à la valorisation et à l'extension du patrimoine foncier. Octobre 1994
23. Ministère de l'agriculture: S/D organisation foncière: Bilan des opérations liées au foncier agricole. Juin 1994.
24. Problémes économiques.N° 2. 223. 10 Juillet 1991.
25. Rapport sur la conjoncture du second semestre 1995. Conseilnational économique et social Avril 1996.